

بالموت فاذا اوجبت له الشفعة ومات ولم يعلم بها او علمه
 ومات قبل التمكن من الاخذ انتقل الحق الى الوارث وقال
 ابو حنيفة تبطل بالموت ولا تورث وقال احمد لا تورث الا
 ان يكون الميت طالب بها **فصل** ولو بنى مشري
 الشقص او غرس ثم طلب الشفيع شفيعته فليس له
 عند مالك والشافعي واحمد مطالبة المشتري بهدم
 ما بنى ولا قلع ما غرس مضافا الى الثمن وقال ابو حنيفة
 للشفيع ان يجبر المشتري على القلع والهدم قال في عيون
 المسائل وذبح قوم الى ان للشفيع ان يعطيه عن الشقص
 ويترك البناء والغراس في موضعه **فصل** وكما لا ينضم
 كالحام والبير والرحا والطريق والباب لاشفعة فيه عند
 الشافعي واختلف قول مالك فقال فيه الشفعة
 وقال لاشفعة فيه واختلف القاضى عبد الوهاب
 الاول قال وهو قول ابي حنيفة وعنده الشفيع في
 المبيع على المشتري وعمدة المشتري على البايع عند جمهور
 العلماء فاذا ظهر المبيع مستحقا اخذه مستحقة من يد
 الشفيع ويرجع الشفيع بالثمن على المشتري ثم يرجع
 المشتري على البايع وقال ابن ابي ليلى عمدة الشفيع
 على البايع بكل حال **فصل** اختلف الاجتهاد
 يجوز الاحتياك لاسقاط الشفعة مثل ان يبيع سلعة
 مجهولة عند من يري ذلك سقطة للشفعة وان يقره

بعض

بعض الملك ثم يبيعه الباقي او يوهبه له فقال ابو حنيفة
 والشافعي له ذلك وقال مالك واحمد ليس ذلك فاذا
 وهبه بغير عوض فلا شفعة فيه عند ابي حنيفة والشافعي
 وكذا لك يقول احمد بل لا بد من ان يكون قد ملك بعوض
 واختلف قول مالك في ذلك فقال لاشفعة فيه وقال
 فيه الشفعة **فصل** واذا اوجبت له الشفعة
 فبذل له المشتري دراهم على ترك الاخذ بالشفعة
 جاز له اخذها وتملكها عند ابي حنيفة ومالك واحمد
 وقال الشافعي لا يجوز له ذلك ولا يملك الدراهم وعليه
 ردها وهل تسقط شفيعته بذلك لصحابه وجهان
فصل واذا باع انسان من الشركاء نصيبا ماصفقة
 واحدة كان للشفيع عند الشافعي واحمد اخذ نصيب احد
 بالشفعة كما له اخذ نصيبا جميعا وقال مالك ليس
 له اخذ حصة احد هادون الاخر بل اما ان ياخذها
 جميعا او يتركها جميعا وبه قال ابو حنيفة **فصل**
 ولو اقر احد الشريكين انه باع نصيبه من رجل وانكر
 الرجل الشرا ولا يثبت وطلب الشفيع الشفعة قال
 مالك ليس له ذلك الا بعد ثبوت الشرا وقال ابو حنيفة
 ثبتت الشفعة وهو الاصح من مذهب الشافعي لان
 اقراره يتضمن اثبات الحق للمشتري وحق الشفيع فلا
 يبطل حق الشفيع بانكار المشتري وتثبت الشفعة